الأمم المتحدة

E/CN.18/2005/3/Add.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 February 2005
Arabic
Original: English

منتدي الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الخامسة
نيويورك، ١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين

الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

ورقة مناقشة مقدمة من الفريق الرئيسي للعمال والنقابات**

موجز

إذا قدر لموضوع الغابات أن يظل مدرجا على جدول الأعمال السياسي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، فلا بد أن تكون منافع الغابات واضحة للمجتمعات. وفي حالة وجود اتفاق ملزم قانونا يشجع على إقامة صلات واضحة مع البرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وخاصة الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، سيمكن بلورة محور تركيز متناسق فيما يتعلق بسياسات الغابات وزيادة الموارد العالمية المتاحة للدول الأعضاء بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيمكن، على صعيد أهم الانقضاض على الأسباب الجذرية لإزالة الغابات. وفي حالة عدم وجود مثل هذه الاتفاقات الملزمة قانونا، ستتواصل دون هوادة تأثيرات القوى الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى إزالة الغابات وستتزايد حدة الفقر بين الشعوب المعتمدة عليها.

* E/CN.18/2005/1.

** أعدها الاتحاد الدولي لعمال البناء و النجارة.

160305 160305 05-24887 (A)
0524887

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٢	٣
أولا - تقييم تنفيذ مقترحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	٣-١١	٤
ثانيا - الاستنتاجات	١٢-١٥	٨
ثالثا - التوصيات	١٦	٩

مقدمة

١ - تدعو الاتحادات العالمية لنقابات العمال والمنتسبون إليها باستمرار إلى توفير العمل اللائق، وكفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وإعمال حقوق الشعوب الأصلية. وما فتئ الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة، وهو اتحاد نقابي عالمي يمثل العمال في المهن المتصلة بالغابات والنجارة والبناء ويضم ١٠ ملايين عضو في ١٢٧ بلدا، يشجع الإدارة المستدامة للغابات عن طريق القيام بما يلي:

(أ) أنشطة الحد من الفقر ومنها الجهود الرامية إلى:

- إيجاد الدعم القانوني والاجتماعي والثقافي لإنفاذ معايير العمل المقبولة دوليا والاعتراف بها، من أجل زيادة الثروات التي تجنيها المجتمعات المعتمدة على الغابات،
- صياغة إطار رسمي لطبيعة العمل بالغابات، عن طريق إعادة إرساء علاقات العمل، ووضع ضوابط للمسؤولية القانونية بين أرباب العمل المعنيين بالمنتجات الأولية للغابات والمقاولين،
- رعاية المشروعات الحرجية المجتمعية الرامية إلي زيادة الأمن المائي والغذائي.

(ب) توفيق معايير العمل في البلدان النامية التي توجد بها صناعة هامة لمنتجات الغابات مثل البرازيل والأرجنتين وبيرو وشيلي وماليزيا وإندونيسيا؛

(ج) وضع برامج لتنمية قدرات أعضاء النقابات في مجالات الإدارة الحرجية المستدامة، وإجراءات التصديق في القطاع الحرجي، والحد من الفقر؛

(د) الترويج لمعايير العمل الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية في خطط التصديق الحرجي والخطط الوطنية للغابات واتفاقات السلع الحرجية الأساسية ومقاييس ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات؛

(هـ) نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية في غرب أفريقيا وشرقها للترويج لاستزراع الغابات وتشجيع الأمن المائي والغذائي والتثقيف بشأن الوقاية من الأوبئة الحرجية؛

(و) إقامة حوار اجتماعي بين مستخدمي المنتجات الحرجية الرئيسية ومنتجيها من أجل تشجيع تسويق المنتجات الحرجية ذات الأصول المستدامة والالتزام بمعايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية وبمعايير السلامة والاتفاقية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة.

٢ - وتتبع الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة شبكة عالمية من النقابات الوطنية المعنية بالغابات والنجارة تقوم بانتخاب لجنة الغابات والنجارة التي تضع السياسات والبرامج الإرشادية الحرجية وفي الفترات التي تتخلل دورات المؤتمر العالمي للاتحاد. ويحتفظ الاتحاد أيضا بمكاتب إقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، كما يداوم صلاته بالمنظمات المنتسبة إليه وهي اتحاد بلدان الشمال لعمال البناء والنجارة، والاتحاد الأوروبي لعمال البناء والنجارة. وينسق هذه الشبكة في الاتحاد مدير عالمي معني بالنجارة والغابات مع ممثلين إقليميين. وتمكن هذه البنية الرسمية القائمة، منذ أكثر من خمسين عاما، من تبادل الاتصالات بين الاتحاد والعاملين بالنجارة والغابات وأعضاء النقابات من جميع أنحاء المعمورة.

أولا - تقييم تنفيذ مقترحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدي الحكومي الدولي المعني بالغابات

٣ - تتمثل مقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدي الحكومي الدولي المعني بالغابات ذات الصلة بالحركة النقابية في المواضيع القائمة على التصدي للأسباب الاجتماعية الجذرية المفضية إلى إزالة الغابات والإدارة الحرجية غير المستدامة. وفيما يلي عناصر البرنامج على النحو الذي نفذ به من قبل الاتحاد:

(أ) تشجيع الحد من الفقر ومن إزالة الغابات بالدعوة، في إطار مختلف المحافل الوطنية والدولية، إلى وضع سياسات للحياة النباتية الطبيعية تصمم من أجل زيادة النصيب الذي تحصل عليه المجتمعات والقوة العاملة المعتمدة على الغابات من الثروات المتولدة عن النطاقات الحرجية التي لا تزال متاحة لها. والإسهام من خلال دعوة الاتحاد إلى دمج معايير الحماية الاجتماعية في اتفاقات التجارة الدولية، وفي إجراءات التصديق الحرجي، وفي الخطط الوطنية للغابات، في زيادة مقدرات المجتمعات المحلية والقوة العاملة الحرجية. وحيث أن الدخل الحرجي المكتسب يمثل وحده المصدر الأكبر للثروة لدى الشعوب المعتمدة على الغابات، يمكن، إذا ما جرى دعم صياغة وتحسين الأطر القانونية والاجتماعية والثقافية التي تمكن هؤلاء العاملين من الاحتفاظ بنسبة مئوية أكبر من الثروات المتولدة عن الغابات، تحفيز التنمية والتطور، والارتقاء بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل أحد الشروط المسبقة الحاسمة للحد من الفقر.

(ب) العمل مع القطاع الخاص من خلال المنتديات التي تعقد مع أصحاب المصالح المتعددين في القطاع الخاص، ومع فرادى الشركات لاعتماد اتفاقات إطارية عالمية تستوجب تحقيق تنمية مستدامة اجتماعيا، وإدارة مستدامة للغابات عن طريق أنشطة القطاع الخاص، وتتضمن إجراءات تطوعية للتصديق الحرجي تستهدف البلدان النامية. ويركز هذا العمل

على استحداث معايير اجتماعية باعتبارها أحد المكونات المطلوبة للإدارة المستدامة للغابات. ويتضمن ذلك توسيع نطاق معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية ليشمل كافة العاملين في سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة المتعلقة بالمنتجات الحرجية من خلال خطط التصديق الحرجي والاتفاقات الإطارية العالمية.

(ج) مساعدة البلدان في ترويج السياسات الرامية إلى مراعاة التقاسم العادل والمنصف لمنافع الغابات بين المجتمعات المعتمدة على الغابات، والقوة العاملة الحرجية، والشعوب الأصلية وذلك من خلال بناء قدرات النقابات المحلية والعمل المباشر مع القبائل والمجتمعات المحلية لإقامة مشاريع حرجية مجتمعية ومشتركة بين القبائل مع النقابات؛

(د) مساعدة النقابات الوطنية للغابات والنجارة المنتسبة للاتحاد في وضع سياسات وتنمية قدرات الترويج للإدارة المستدامة للغابات في النظم الايكولوجية المتأثرة بالتصحر والجفاف. وينفذ الاتحاد ذلك بالعمل مع النقابات في المناطق المتأثرة بالتصحر في آسيا، وبتنمية المشروعات المجتمعية الحرجية في كينيا وبوركينا فاسو ومالي ونيجيريا وأوغندا وغانا؛

(هـ) تثقيف أعضاء النقابات عالميا فيما يخص معايير الإدارة المستدامة للغابات وتسهيل مشاركتهم الإيجابية في تصميم البرامج الحرجية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. ويمكِّن هذا الإجراء أيضا النقابات الوطنية من المشاركة في وضع معايير للخطط المتعددة للتصديق والتوسيم في المجال الحرجي. وهو يتضمن مساعدة النقابات الوطنية للغابات والنجارة في معارضة سياسات التجارة وسياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الكلي التي تزيد الفقر في المناطق الريفية وتقلل الموارد المالية المتاحة للمجتمعات المعتمدة على الغابات؛

(و) القيام، من خلال البرنامج العالمي للنجارة والغابات بتحويل زهاء ٦٥ في المائة من التمويل المتاح للبرنامج إلى البلدان النامية في صورة تدريب على تنمية القدرات وإدارة برامج للغابات في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

٤ - ويعتبر الإصرار المستمر من جانب الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العالمية والعديد من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة على حل المشاكل الحرجية ذات الأسس الاجتماعية بوصفات بيئية هو العائق والقيد الرئيسي الذي يواجه تنفيذ المكونات الاجتماعية لمقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي. ويعود استمرار هذا الوضع إلى رفض العناصر المؤسسية الفاعلة الاعتراف بأن الظروف التي تفضي إلى مشاكل إزالة الغابات لا تزال ماضية في إحداث تأثيرها حتى اليوم. وإذا ما قرئت نصوص الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي قراءة متأنية تحقق الفهم الواضح

للأسباب الجذرية الاجتماعية لإزالة الغابات. غير أن الأيديولوجية الليبرالية الجديدة المهيمنة التي تنادي بالتجارة العالمية وبالتحرير التجاري، والتي تزيد متلازمة الفقر وإزالة الغابات، لا تزال قائمة دون منازع سواء من قبل الصكوك الدولية الأخرى أو من قبل السياسات الحالية للغابات. ويتجه مصير الجهود الرامية إلى وضع حلول سوقية نصيرة للغابات أو محبذة للفقراء إلى الإخفاق لأنها تخضع لذات النظام السوقي المفتقر إلى التنظيم والمتحرر من القيود الذي يحفز إزالة الغابات ويزيد إعداد الفقراء بين السكان المعتمدين عليها.

٥ - ويُظهر تحرير التجارة وخصخصة الخدمات الحكومية والغابات في بلدان، مثل جنوب أفريقيا وغانا وإندونيسيا وبنما كيف دمرت تلك السياسيات الليبرالية الجديدة التي فرضت من الخارج الصناعات الوطنية لمنتجات القيمة المضافة الحرجية، مما نتج عنه بالتالي ارتفاع أعداد العمال الذين يؤدون أعمالا حرجية بصورة غير رسمية، وازدياد إنتاج الأخشاب غير قانونية المصدر، وزيادة إعداد السكان المعتمدين على الغابات الذين يرزحون تحت وطأة الفقر.

٦ - وقد ساهم تقاعس المجتمع الحرجي العالمي في تدوين وثيقة ملزمة قانونا لفترة تعود حتى عام ١٩٩٢ في عدم مواكبة الغابات للظاهرة الرئيسية المتمثلة في أنشطة إزالة الغابات المدفوعة بعوامل اجتماعية واقتصادية.

٧ - ونتيجة لذلك لا تزال السياسة العالمية المتعلقة بالغابات في الوقت الحاضر مجزأة وغير مُركّزة وغير كاملة. وبوجه خاص، ورغم التقدم الكبير الذي أحرز من ناحية التوصل إلى توافق آراء عالمي بشأن تعريف ما يعتبر أو لا يعتبر إدارة حرجية مستدامة فإن الجوانب الثلاثة للإدارة المستدامة للغابات المتعلقة بمجالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لم تُدمج بعد كليا في سياسة أو مؤسسة عالمية واحدة للحراجة الدولية. وتتمثل أهم نتائج الفشل في إدماج هذه الشواغل في مؤسسة عالمية واحدة فيما يلي:

(أ) استمرار إزالة الغابات الطبيعية؛

(ب) استمرار تحويل الغابات الطبيعية إلى استعمالات غير حرجية؛

(ج) زيادة أعداد سكان الريف الفقراء المعتمدين على الغابات؛

(د) أزمة مشروعية مستمرة يواجهها قطاع الحراجة نتيجة لما سبق.

٨ - ويمكن تلخيص الوضع الحالي الذي تواجهه الحراجة، والذي وُثِّق بشكل جيد في تقرير فريق الخبراء المخصص لإجراء دراسة تهدف إلى التوصية بالعناصر اللازمة لمهمة وضع

إطار قانوني لجميع أنواع الغابات (نيويورك، ٧-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) (E/CN.18/2005/2) على النحو التالي:

(أ) عدم وجود صوت مركزي قوي داخل الأمم المتحدة وفي العالم بخصوص القضايا المتصلة بالغابات، مما ينجم عنه انعدام الاتساق بين المؤسسات والوكالات التي تعالج المسائل المتعلقة بالغابات، ومن ثم تهميش دور الغابات وإضعاف أهمية السياسة الحرجية. وينطبق ذلك بشكل خاص في حالة القضايا الاجتماعية مثل الحد من الفقر والعمالة؛

(ب) تناقص نسبة ما تحظى به القضايا المتصلة بالغابات من الموارد نظرا لعدم وجود مؤسسة وحيدة لتركيز الموارد وبلورة الاهتمام. وبما أن القضايا المتصلة بالغابات مشتركة بين القطاعات فإن هناك عددا كبيرا من الأدوات والمؤسسات التي تعالج جانبا أو آخر من جوانب السياسة المتعلقة بالغابات. ويؤدي ذلك إلى زيادة تنافس هذه المؤسسات على الموارد والاهتمام السياسي، مما ينجم عنه إهمال عدة مسائل أخرى ذات أهمية حاسمة في مجال الغابات؛

(ج) تشديد العديد من الخبراء على ما يشعرون به من قلق إزاء استمرار فقدان الغطاء الحرجي وتدهور الغابات، اللذين يعودان أساسا لأسباب اجتماعية واقتصادية، وذلك رغم الأعمال والمنجزات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة على جميع الأصعدة.

٩ - ويجب أن تسعى الاتفاقات الدولية المستقبلية المتعلقة بالغابات إلى معالجة الأسباب الاجتماعية الجذرية الكامنة وراء فقدان الغطاء الحرجي وتدهور الغابات بصكوك ملزمة قانونا. فبدون الاتفاقات الملزمة قانونا، سيستمر دون هوادة تأثير القوى الاجتماعية - الاقتصادية التي تدفع إلى إزالة الغابات وتتسبب في زيادة الفقر بين الشعوب المعتمدة على الغابات.

١٠ - ومن شأن وجود اتفاق ملزم قانونا بشأن الغابات أن يتيح للدول الأعضاء وللمجتمع المدني الحضور أمام مؤسسات أخرى مثل منظمة التجارة العالمية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل ترويج سياسات لصالح الغابات وصالح الفقراء. ومع مرور الوقت، سيمكِّن ذلك جهود التنسيق العالمي من تركيز المزيد من الموارد على الغابات وفي نفس الوقت دفع السياسات التجارية والمالية والإنمائية التي تخدم صالح الغابات إلى الأمام.

١١ - وينبغي أن يركز أي اتفاق ملزم قانونا على الأسباب الجذرية لإزالة الغابات، وعلى مسألة الفقر بين السكان المعتمدين على الغابات. والأرجح أن يكون التوصل إلى توافق في الآراء ممكنا إذا ما جرى التركيز على الأسباب الاجتماعية الجذرية لإزالة الغابات

بدلا من التركيز على الوصفات البيئية التي تختلف باختلاف نوع الغابة ومنطقة التنوع الأحيائي. أما التدابير المتمثلة في وضع مقاييس قائمة على تقييمات بيئية تشمل، على سبيل المثال، عدد الهكتارات من الغابات التي تُفقد سنويا أو عدد الهكتارات من الغابات المحمية، فتبعد ولو بخطوة واحدة عن السبب الأصلي، وتعجز عن إعطاء التوجيه الكافي أو الملائم لصانعي السياسة. ولن تخف عملية إزالة الغابات إلا بالتصدي لأسبابها الاجتماعية الجذرية. ولن تكفي لا شرطة الغابات، ولا أي أعداد كبيرة من وصفات التصدي للقطع غير المشروع للأشجار لتغيير الوضع الراهن طالما بقي العمال وفقراء الغابات يواجهون الاختيار بين عدم مشروعية النشاط أو العجز عن البقاء. وبالمثل، طالما تُرك تحديد أسعار البضائع لنزوات سوق غير كافية التنظيم، سيتمتع المستثمرون غير القانونيين بميزة تنافسية على المتعهدين التجاريين القانونيين في مجال الغابات.

ثانيا – الاستنتاجات

١٢ – إذا أُريد للغابات أن تبقى في جدول الأعمال السياسي على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي، يجب أن تكون منافعها جليَّة للمجتمع. ويوفر وجود اتفاق ملزم قانونا يدعو إلى وضع صلات واضحة مع البرامج الرامية إلى تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) محور تركيز منسق لسياسة الغابات ويزيد من الموارد العالمية، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، المتيسرة للدول الأعضاء، والأهم من ذلك يتيح الانقضاض على الأسباب الجذرية لإزالة الغابات.

١٣ – ويجب أن يوفر أي اتفاق ملزم قانونا بشأن الغابات أساسا قانونيا لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالغابات بشكل كلي ومتوازن وشامل، بالتركيز على المسائل الجوهرية مثل إزالة الغابات وتحويل الغابات الطبيعية إلى استعمالات أخرى. وسيكون ذلك نقيضا للنهج المجزأ إزاء موضوع الغابات المتبع في الصكوك الدولية الحالية الملزمة قانونا. ويعزز وجود اتفاق ملزم قانونا بشأن الغابات الالتزامات القائمة المتصلة بالغابات في هذه الصكوك الدولية الأخرى ويعالج مشاكل التجزئة وما ينتج عنها من فقدان التركيز على الأسباب الجذرية.

١٤ – وثمة حاجة إلى رفع درجة أولوية الإدارة الحرجية المستدامة في جدولي الأعمال الوطني والدولي، وتعزيز فهم المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها الإدارة الحرجية المستدامة للأولويات الدولية والوطنية الأخرى، فضلا عن استهداف الفقر والتنمية غير المستدامة باعتبارهما عاملين رئيسيين لإزالة الغابات. ويؤدي ذلك إلى إكساب

الجهد الرامي إلى إيجاد اتفاق ملزم قانونا أعلى الأولويات بالنسبة إلى عمال الغابات وأعضاء النقابات.

١٥ - وبينما توجد عدة أسباب لعدم سن اتفاق ملزم قانونا بشأن الغابات، فإن الواقع هو أن الجهود التي بُذلت لمعالجة إزالة الغابات باتفاقات غير ملزمة باءت بالفشل لفترة تعود إلى سنة ١٩٩٢. وثمة مساهمات إيجابية عدة تستمد من النهج غير الملزم، لكن الحد من إزالة الغابات لا يبدو واحدا منها. ولن يمكن حل الأزمة البيئية المتصاعدة، المتجسدة أساسا في الاحترار العالمي، أو حل الأزمة في مجال الحراجة من خلال تدابير تطوعية. كما أن التقاعس عن اتخاذ إجراءات تترتب عليه آثار وخيمة.

ثالثا - التوصيات

١٦ - هناك حاجة إلى وجود ترتيب دولي لتقديم الإرشادات، بما في ذلك إجراء حوار بشأن السياسة العالمية وبشأن صوغ هذه السياسة، وإلى قيام هيكل داعم للمؤسسات الحكومية الدولية على جميع الأصعدة. وينبغي أن يقوم هذا الاتفاق الدولي على اتفاق ملزم قانونا بشأن الغابات وأن يكون مناط التركيز فيه تخفيف إزالة الغابات عن طريق تعزيز الحد من الفقر بين الشعوب المعتمدة على الغابات. ويمكن أن يتضمن ذلك ما يلي:

- هياكل لتحديد أسعار السلع الحرجية تعترف بمن يمارسون الإدارة الحرجية المستدامة وتكافئهم.
- مبادئ توجيهية للسياسات الحرجية الوطنية ترمي إلى زيادة نسبة الثروة الحرجية التي تبقى في الجماعات المحلية المعتمدة على الغابات.
- تعزيز أنشطة الحوار الاجتماعي بين أصحاب المصلحة المباشرين بما في ذلك عن طريق القيام بما يلي:
  - دعم تشكيل منظمات تمثل ملاك الأراضي والقوة العاملة الحرجية والشعوب الأصلية باعتبار أن الحوار الاجتماعي يبلغ أقصى مستويات الفعالية عندما تتوافر للشركاء الاجتماعيين فرص متساوية للتنظيم والتمثيل
  - تعزيز اشتراك أصحاب المصالح الأولين على الصعيد المحلي في تحديد متطلبات الإدارة، وهو شيء يختلف عن خصخصة الإدارة الحرجية أو إضفاء طابع لا مركزي عليها

- تعزيز الأنشطة المولِّدة للثروة، ومنها الأنشطة المتعلقة بالمنتجات الحرجية غير الخشبية والخدمات البيئية.
- اتخاذ إجراءات لتدقيق سلسلة الحفظ من أجل توثيق مشروعية الألياف الأصلية وقابليتها للاستدامة بالنسبة لبائعي جميع المنتجات الحرجية بالتجزئة.
- تثقيف المستهلكين فيما يتعلق بصلاحية المنتجات الحرجية التي تُدار بطريقة مستدامة بالمقارنة بالمنتجات المنافسة غير القابلة للتجديد والمتسببة في الانبعاث الكربوني.
- مواصلة بناء توافق عالمي في الآراء بشأن الإدارة الحرجية المستدامة وإيجاد عملية لوضع المعايير والمؤشرات وتنفيذها.
- إيجاد التزام قانوني بقيام البلدان بالإبلاغ عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ الإدارة الحرجية المستدامة.